



الركود الاقتصادي

المقدمة

الدورات الاقتصادية ظاهرة لصيقة باقتصاد السوق الحر، أي اقتصاد تلك الدول التي تطبق النظام الرأسمالي، فإقتصاد أي بلد رأسمالي يمر بمراحل ازدهار ونمو، ثم مراحل ركود وتباطؤ. لقد تعرضت أكثر الاقتصاديات القديمة للدورات الاقتصادية، ومن ثم للركود الاقتصادي الذي كثيراً ما كان يستمر لعدة سنوات، لكن ظهور الركود الاقتصادي في العصر الحديث يختلف في الآثار والنتائج؛ نظراً لعمق العلاقات الترابطية بين اقتصاديات العالم.

لقد سجل التاريخ الاقتصادي الحديث، وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٨٠م وحتى الوقت الحاضر، العديد من الأزمات الاقتصادية التي تمثلت في أزمة أسعار الصرف في أوروبا وأمريكا عام ١٩٨٥م وأزمة الأسواق المالية في الولايات المتحدة عام ١٩٨٧م وأزمة أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م وأزمة روسيا عام ١٩٩٨م وانخفاض أسعار النفط عام ١٩٩٩م. إضافة إلى ذلك فقد تعرض الاقتصاد الأمريكي، الذي يمثل ثلث الاقتصاد العالمي، إلى أزمة ركود بدأت في نهاية عام ٢٠٠٠م عندما وصلت معدلات النمو إلى ٠,٦٪ فقط، وتعمقت الأزمة عالمياً في السنوات التالية حيث سجلت أكثر معدلات النمو في العالم تراجعاً ملحوظاً.

تعريف الركود الاقتصادي

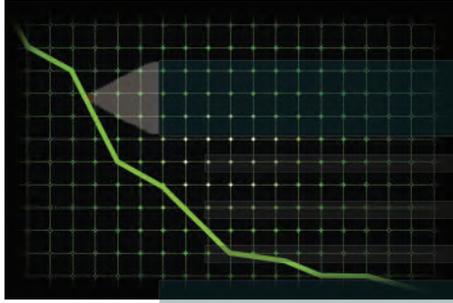
الركود الاقتصادي انخفاض مستمر في الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

من الظواهر الدالة على حالة الركود: تكدس المعروض والمخزون من السلع والبضائع رغم تخفيض الأسعار باستمرار، وتفشي ظاهرة عدم انتظام التجار في سداد التزاماتهم المالية وشيوع الإفلاس ومن ثم التخفيض التدريجي المستمر في عدد العمالة في الوحدات الإنتاجية المختلفة.



خصائص حالة الركود الاقتصادي

- من خلال التعريف السابق نلاحظ أن الركود يتميز بالخصائص الآتية:
- حالة كساد مستمرة ومنتشرة في معظم أنحاء الاقتصاد.
 - تراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي.
 - انخفاض المستوى العام للأسعار.
 - تراجع معدلات النمو الاقتصادي.
 - زيادة معدلات البطالة.



آثار الركود الاقتصادي

ينتج عن الركود مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة نجل أهمها فيما يأتي:

أولاً: أثر الركود على الدخل

يستفيد أصحاب الدخل الثابتة من حالة الركود الاقتصادي؛ وذلك لتحسن القوة الشرائية لديهم، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية حصولهم على قدر أكبر من السلع والخدمات؛ نظراً لانخفاض أسعار تلك السلع بالمقارنة مع فترات سابقة. أما التجار ونحوهم فهم يعانون من تناقص الإيرادات مع انخفاض الأسعار وضعف المبيعات وبالتالي تنخفض دخولهم مع استمرار حالة الركود.

ثانياً: أثر الركود على الديون

الانخفاض المستمر في الأسعار يفيد الدائن ويضر المدين. الدائن يحصل على قوة شرائية أكبر عند استرداد المال الذي قام بإقراضه، أي أنه يتمكن من شراء كميات أكبر من السلع نظراً لانخفاض الأسعار. أما المدين فهو يتضرر لأن القوة الشرائية التي كانت متاحة لديه وقت استلام القرض أقل من القوة الشرائية لقيمة القرض عند السداد بسبب حالة الركود.

ثالثاً: أثر الركود الاقتصادي على الناتج الحقيقي

يؤدي تكدس البضائع وقصور الطلب على السلع والخدمات إلى لجوء أصحاب الأعمال إلى تسريح عدد من العاملين؛ مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع، وفقدان شريحة من المجتمع لقوتهم الشرائية (لعدم حصولهم على دخل). هذا الوضع يعمل على تدهور الطلب الكلي، الأمر الذي يزيد المشكلة تعقيداً بتكدس المزيد من البضائع، فيضطر المنتجون إلى تقليل المعروض من السلع المختلفة مما يعني انخفاض الناتج الحقيقي للمجتمع، وهذا يفضي - مع مرور الوقت - إلى تدهور مستوى المعيشة للمجتمع.

رابعاً: أثر الركود الاقتصادي على ميزان المدفوعات

الركود يعني تدهور قيمة النقود؛ لذلك فإن استمرار الركود يؤدي إلى هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ للمحافظة على القوة الشرائية لثرواتهم، ومع ضعف الصادرات والاعتماد الكبير على الواردات يزداد العجز في ميزان المدفوعات؛ مما يعني مواجهة المجتمع لمزيد من المشاكل الاقتصادية.

أسباب الركود الاقتصادي

بشكل عام هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية يمكن أن تفسر تفشي حالة الركود في الاقتصاد:

أولاً: الأسباب الخارجية

الأسباب الخارجية هي تلك العوامل التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، مثل انتشار موجة من الركود العالمي تنعكس في ضعف قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج، وكذلك حدوث صدمات اقتصادية مثل ارتفاع أسعار الطاقة والكوارث الطبيعية والحروب، والتي تضع قيوداً على قدرة المجتمع على تحقيق الدخل، وبالتالي ينكمش الإنفاق الكلي، وتعمق حالة الكساد.

ثانياً: الأسباب الداخلية

من الأسباب الداخلية: انخفاض الإنتاجية وتدني نوعية السلع والخدمات المنتجة، وكذلك عدم استيعاب التقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية، وهذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تكدس السلع في الأسواق وصعوبة تصريفها.



وقد تكون السياسة الحكومية نفسها سبباً في حدوث الركود، وذلك عندما تقوم الحكومة بإحداث زيادة في الطلب الكلي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي، ثم التراجع عن هذا المستوى من الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث نقص مفاجئ في الطلب الكلي ينتهي إلى حالة من الركود في الاقتصاد. ومن أهم الأسباب الداخلية، علاوة على ما سبق، انخفاض حجم الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع تكلفة الأموال عموماً (ارتفاع سعر الفائدة في الاقتصاد الربوي) بالمقارنة مع الأرباح المتوقعة.

وسائل علاج الركود الاقتصادي

لعلاج الركود يجب اتباع السياسات اللازمة لرفع مستوى الطلب الكلي وزيادة القوة الشرائية في أيدي الناس. وعلى ذلك يمكن علاج الركود بواسطة أدوات السياسة المالية أو السياسة النقدية أو مزيج منهما:

أولاً: إجراءات السياسة المالية لعلاج الركود

- (١) زيادة الإنفاق الحكومي: حيث يساعد ذلك في رفع مستوى الطلب الكلي.
- (٢) خفض الضرائب: حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل المتاح للفرد ويشجعه على زيادة الإنفاق. كذلك فإن إلغاء أو خفض ضرائب الشركات يشجع الشركات على التوسع في الاستثمارات الجديدة؛ مما ينشط الاقتصاد.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية لعلاج الركود

- (١) خفض سعر الخصم: حيث يؤدي هذا الإجراء إلى سهولة الحصول على السيولة من البنوك وبالتالي تزيد القوة الشرائية لدى الأفراد والمنشآت مما يحد من الركود.
- (٢) خفض نسبة الاحتياطي القانوني: وهذا بدوره يدعم قدرة البنوك على ضخ سيولة في السوق.
- (٣) شراء البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة: وهذا النشاط ينطوي على إتاحة كميات من النقود في أيدي الأفراد؛ فيزيد الإنفاق الكلي وينتعث الاقتصاد.

خلاصة الفصل

- الركود الاقتصادي انخفاض مستمر في الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- يستفيد أصحاب الدخل الثابتة من حالة الركود الاقتصادي، بينما يتضرر التجار ونحوهم.
- الانخفاض المستمر في الأسعار يفيد الدائن ويضر المدين.
- يؤدي الركود إلى انخفاض الناتج الحقيقي للمجتمع وتدهور مستوى المعيشة.
- استمرار الركود يؤدي إلى هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج فيزيد العجز في ميزان المدفوعات.
- قد يفسر الركود بانتشار موجة من الركود العالمي تنعكس في ضعف قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.
- من الأسباب الداخلية لحدوث الركود: تدني مستوى الإنفاق الحكومي، وضعف الاستثمار الخاص، وضعف الإنتاجية، وتدني نوعية السلع والخدمات.
- لعلاج الركود يتعين اتباع حزمة من السياسات المالية والنقدية.
- تتضمن السياسات المالية اللازمة لمكافحة الركود: زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب.
- من مكونات السياسة النقدية لمكافحة الركود: خفض سعر الخصم وخفض نسبة الاحتياطي القانوني وشراء البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة.

أسئلة للمناقشة

الحل في الصفحة التالية

- (١) عرّف الركود الاقتصادي.
- (٢) اذكر أربعاً من خصائص حالة الركود الاقتصادي.
- (٣) قارن بين الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية لحدوث الركود.
- (٤) ما الإجراءات الحكومية اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي؟





(٥) حدد لماذا توافق أو تعترض على كل عبارة من العبارات الآتية :

- أ. الركود يفيد أصحاب الدخل الثابتة .
- ب. انخفاض الأسعار في صالح المدين وفي غير صالح الدائن .
- ج. الركود الاقتصادي يفيد ميزان المدفوعات .

نشاط إثرائي

- (١) ناقش مع زملائك المظاهر المختلفة لحالة الركود، وحاول تقدير نسبة مئوية لمدى انتشار الركود في المنطقة التي تعيش فيها .
- (٢) قارن بين التضخم والركود من حيث أثر كل منهما على الدائن والمدين وأصحاب الدخل الثابتة وميزان المدفوعات . في رأيك أيهما أشد ضرراً على الاقتصاد؟
- (٣) ناقش العبارة الآتية: " وزير الاقتصاد يستخدم نفس أدوات السياسة المالية ونفس أدوات السياسة النقدية، ولكن بطرق مختلفة؛ وذلك لمواجهة مشكلتي التضخم والبطالة " .

إثرائي

في أوائل عام ٢٠٢٠ حدثت أزمة صحية عالمية (فايروس كورونا)، الذي أثر على الاقتصاد العالمي، وأدى إلى حدوث حالة من الركود الاقتصادي، وبذلت حكومة المملكة العربية السعودية قصارى جهدها في توفير جميع احتياجات أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين سواء كانت احتياجات صحية أو تعليمية (التعليم عن البعد) وتوفير جميع مستلزمات المجتمع من مواد غذائية وطبية .

(1) هو انخفاض مستمر في الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

(2) • حالة كساد مستمرة ومنتشرة في معظم أنحاء الاقتصاد.

• تراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي.

• انخفاض المستوى العام للأسعار.

• تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

• زيادة معدلات البطالة.

(3) أولاً: الأسباب الخارجية:

هي تلك العوامل التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، مثل انتشار موجة من الركود العالمي تنعكس في ضعف قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج، وكذلك حدوث صدمات اقتصادية مثل ارتفاع أسعار الطاقة والكوارث الطبيعية والحروب، والتي تضع قيوداً على قدرة المجتمع على تحقيق الدخل، وبالتالي ينكمش الإنفاق الكلي، وتعمق حالة الكساد.

ثانياً: الأسباب الداخلية:

انخفاض الإنتاجية وتدني نوعية السلع والخدمات المنتجة، وكذلك عدم استيعاب التقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية، وهذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تكس السلع في الأسواق وصعوبة تصريفها.

(4) أولاً: إجراءات السياسة المالية لعلاج الركود:

1. زيادة الإنفاق الحكومي.

2. خفض الضرائب.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية لعلاج الركود:

1. خفض سعر الخصم.

2. خفض نسبة الاحتياطي القانوني.

3. شراء البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة.

(5) أ- أوافق.. وذلك لتحسن القوة الشرائية لديهم.

ب- لا أوافق.. وذلك لأن الانخفاض المستمر في الأسعار يفيد الدائن ويضر المدين، لأن الدائن يحصل على قوة شرائية أكبر عند استرداد المال الذي قام باقراضه.

ج- لا أوافق.. لأن الركود يعني تدهور قيمة النقود، فإن استمرار الركود

يؤدي لهروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج للمحافظة على

القوة الشرائية لثرواتهم، ومع ضعف الصادرات والاعتماد الكبير على الواردات يزداد العجز في ميزان المدفوعات.